

Distr.: General  
19 February 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والعشرون

٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

ترينيداد وتوباغو

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-02512(A)



\* 1 6 0 2 5 1 2 \*

## مقدمة

١- أعدّ تقرير جمهورية ترينيداد وتوباغو الوطني لعملية الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) والقرار ٢١/١٦ (٢٥ آذار/مارس ٢٠١١)، والمقرر ١١٩/١٧ (١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١). ومنذ اكتمال الاستعراض الأولي لترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١١، طرأ تغيير على إدارة البلد في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بتنظيم انتخابات عامة وطنية طبقاً للدستور. وكعلامة على قوة العملية الديمقراطية عندنا جاء التغيير في الإدارة سلساً وسلمياً كما أشار إليه فريق مراقبي الكومنولث الذي دعت الحكومة الحالية إلى تقييم مصداقية العملية الانتخابية.

٢- وقد قدمت حكومة ترينيداد وتوباغو تقريرها المرحلي لمنتصف المدة، في إطار الاستعراض الدوري الشامل، في عام ٢٠١٥، واعترفت بأنها أول دولة كاريبية تنتمي إلى الكومنولث تقدم مثل هذا التقرير. ولهذا الغاية، من دواعي سعادة ترينيداد وتوباغو، أن تُعلن أنها خطت بالفعل خطوات هامة على طريق التقدم في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان استناداً إلى الالتزامات الطوعية التي قطعتها على نفسها بالتوصيات المقبولة التي قُدمت في إطار الاستعراض الماضي. وقد كانت عملية الاستعراض الدوري الشامل، ككل، بمثابة آلية فعالة وضعت في إطارها خطة عمل وطنية بخصوص حقوق الإنسان من أجل المضي في تعزيز وتقوية الجهود المبذولة من أجل حماية حقوق الإنسان.

٣- وسيسلط التقرير الوطني الثاني، المقدم في إطار التقرير الدوري الشامل، الأضواء على التطورات الرئيسية التي حدثت منذ الاستعراض الأخير وخلال فترة المتابعة والتنفيذ. وقد شددت الحكومة، في بحر السنوات الأربع الماضية، على مكافحة الفساد معترفة بأن قضية الفساد مشكلة تنخر النظام كُله وتقف عقبة أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تحققت إنجازات في مجال حقوق الطفل غيّرت المشهد السائد في ميدان حماية الطفل وكذلك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والحكومة ماضية في متابعة تحقيق المساواة بين الجنسين وفي القضاء على جميع أشكال التمييز وذلك عن طريق سن التشريعات والسياسات العامة. ولا تزال مسائل ضمان أمن المواطن والحدّ من جرائم العنف على رأس الأولويات.

## أولاً - المنهجية والعملية التشاورية

٤- تعد وحدة القانون الدولي وحقوق الإنسان التابعة لوزارة النيابة العامة في ترينيداد وتوباغو مسؤولة عن صياغة التقارير الوطنية لحقوق الإنسان بما في ذلك التقرير الوطني الذي يقدم في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. ولهذا الغاية، اعتمدت تلك الوحدة مقارنة تشاورية طلبت في إطارها من كل من منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية ذات المصلحة

الإدلاء بمساهماتها في هذا الصدد. وبالنظر إلى نجاح المشاورات التي دارت في الجولة الأولى تابعت الوحدة مباحثاتها مع آحاد الوزارات والوكالات الحكومية مثل هيئة شؤون الطفل ولجنة تكافؤ الفرص فضلاً عن المؤسسات المستقلة مثل هيئة الشكاوى المتعلقة بالشرطة ومكتب أمين المظالم. وعقدت مشاورات أيضاً مع المجلس النيابي في توباغو وهو الهيئة المسؤولة عن تصريف شؤون توباغو وتعزيزت العملية التشاورية أيضاً بشكل كبير نتيجة للمشاركة المتحمسة لقطاع عريض من المنظمات غير الحكومية المنبثقة عن المجتمع المدني سواءً في ترينيداد أو في جزيرة توباغو. وأثارت مشاورات المجتمع المدني عدداً كبيراً من المشاغل المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك مسائل الأمن، وتمكين المرأة، وحقوق السجناء، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفقير، والاعتداء على الأطفال والأطفال المخالفون للقانون.

## ثانياً – التطورات منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق

٥- منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٢، لخصيلة استعراض ترينيداد وتوباغو رسمياً تحققت إنجازات هامة فيما يتعلق بمشهد حماية حقوق الإنسان ومن تلك الإنجازات التغييرات التي حدثت في المجالات التشريعية والمؤسسية وفي الهياكل الأساسية. وفيما يلي أكثر الإنجازات الجديرة بالانتباه والتي جاءت نتيجة للتوصيات التي قبلتها حكومة ترينيداد وتوباغو والالتزامات الطوعية التي قطعت من أجل التصدي لقضايا محددة طرحها المجلس.

٦- وفي عام ٢٠١١، قبلت ترينيداد وتوباغو التوصية القاضية بسن تشريعات في مجال الاتجار بالبشر وذلك لتحسين مقاضاة المجرمين الضالعين في الاتجار وتوفير وسائل الحماية لضحايا العمل القسري والاتجار في مجال الجنس. وعند إجراء الاستعراض، جرى تمرير **قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص**، ٢٠١١، في البرلمان إلا أنه لم يُعلن عنه بعد حتى يتم تفعيل أحكامه. وتأجل الإعلان عن ذلك حتى يتسنى وضع إطار الهياكل الأساسية، كما أنشئ في إطار القانون. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دخل **قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص**، ٢٠١١، حيز التنفيذ بموجب إعلان. وقد وُصف ذلك القانون بأنه شامل وأنه ينتهج أسلوباً يركز على حماية الضحايا ويولي عناية خاصة بالنساء والأطفال وفقاً لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويتمثل الغرض من القانون في وضع تدابير المراد منها منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص بمن فيهم الأطفال، وذلك على النحو التالي:

- (أ) حماية ومساعدة ضحايا الاتجار؛
- (ب) تيسير التحقيق الفعال في قضايا الاتجار بالأشخاص؛
- (ج) تيسير مقاضاة الأفراد والمنظمات من المتورطين في الاتجار بالأشخاص؛
- (د) تعزيز التعاون بين ترينيداد وتوباغو والدول الأخرى بهدف منع وقمع الاتجار بالأشخاص ومعاينة الجناة.

٧- وينص القانون أيضاً على إنشاء وحدة مكافحة الاتجار بدأت عملياتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بالتزامن مع الإعلان عن صدور القانون وتحمل وحدة مكافحة الاتجار والمسؤولية عن استجابة الحكومة اليومية في مجال مكافحة الاتجار وعن المعالجة المحددة لجميع المسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر، بما في ذلك التحقيق في الحالات؛ وفرز الضحايا وتحديد هوياتهم؛ وحماية ومساعدة الضحايا؛ وتوعية الجمهور بهذه الجريمة وبكيفية منعها. وقد أُعيد في عام ٢٠١٦ في ظل الإدارة الجديدة تشكيل فرقة العمل الوطنية المعنية بالتصدي للاتجار، وهي عبارة عن لجنة مشتركة بين الوزارات ترفع إليها وحدة مكافحة الاتجار تقارير دورية بشأن التقدم المحرز في إطار الجهود المبذولة في ترينيداد وتوباغو لمكافحة الاتجار بالبشر. كما جرى إنشاء فريق عامل ولجنة توجيهية وهما يشكلان آلية وطنية كاملة لمعالجة قضية الاتجار بالبشر في ترينيداد وتوباغو.

٨- وقد التزمت ترينيداد وتوباغو، بتصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في عام ٢٠٠٦، بتنفيذ أحكام الاتفاقية، والخضوع دورياً للاستعراض وبأن يجري استعراضها من قِبَل الدول الأطراف الأخرى. ونتيجة لهذا الالتزام حصدت ترينيداد وتوباغو ثناء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لنجاحها في إنجاز استعراضها الأولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في عام ٢٠١٣، بالتركيز على الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية. وفي المؤتمر الخامس للدول الأطراف المنعقد في بنما سيتي، بنما، أُعلن عن نجاح ترينيداد وتوباغو في إنجاز استعراضها، كما أُعلن عن ذلك عن طريق نشر موجز التقرير القطري رسمياً.

٩- ويُعدّ الاستعراض الأولي لترينيداد وتوباغو من قِبَل الدول الأطراف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمثابة أداة لفحص المجالات التي لا بد فيها من تعزيز تدابير مكافحة الفساد. وعملاً بالتوصيات التي تلقتها ترينيداد وتوباغو، فيما يتعلق بالفصلين الثالث والرابع، التزمت الحكومة بتنفيذ تلك التوصيات حتى يتسنى تحسين إطار مكافحة الفساد وفقاً للالتزامات المقطوعة في تلك الاتفاقية.

١٠- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، قدمت ترينيداد وتوباغو إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تقريرها الجامع لتقريرها الدورية الرابع إلى السابع. وقد مثل تقديم هذا التقرير الجامع إنجازاً هاماً من إنجازات الحكومة حيث ظل يشكل أحد التقارير الوطنية البارزة طوال عدة سنوات. وما زالت وزارة النيابة العامة متعاونة مع الوزارة السابقة المعنية بنوع الجنس والشباب والطفولة وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، ملتزمة، رغم تأخرها، بإكمال التقرير الوطني في إطار المسؤولية المنوطة بها والمتمثلة في حصر التقدم المحرز والتحديات الماثلة في الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإسهام في تحسين حالة المرأة فيما يتعلق بحقوقها الإنسانية. ومن المتوقع أن تستعرض اللجنة حالة ترينيداد وتوباغو في تموز/يوليه ٢٠١٦.

١١- وقد وافقت الحكومة، خلال الاستعراض الدوري الشامل الأولي لترينيداد وتوباغو، على دراسة التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، صدقت ترينيداد وتوباغو على تلك الاتفاقية ملتزمة بذلك دولياً بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم أن ترينيداد وتوباغو لا تمتلك بعد تشريعات تتصدى لشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة فقد بدأت الحكومة، منذ التصديق، في عملية إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية. ومن الأعباء التي ستضطلع بها اللجنة بلورة السياسات العامة وسن القوانين.

١٢- وقد تلقت ترينيداد وتوباغو توصيات مختلفة خلال استعراضها الأولي بشأن تفعيل هيئة شؤون الطفل على النحو الكامل والإعلان عن صدور **قانون الطفل، ٢٠١٢**.

١٣- وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، أعلن عن صدور **قانون الطفل، ٢٠١٢**، مما نتج عنه فوراً تفعيل هيئة شؤون الطفل. ويمثل كل من **قانون الطفل، ٢٠١٢**، إلى جانب تشريعات أخرى رئيسية، وهيئة شؤون الطفل مراجعة للنظام السابق الخاص بحماية الطفل ليصبح نظاماً جديداً. وقد ألغى **قانون الطفل، ٢٠١٢**، **قانون الطفل لعام ١٩٢٥** وحل محله. والقانون الجديد واسع النطاق ويتصدى لجملة أمور منها السلوك الجنسي مع الأطفال، والقسوة، وقضاء الأحداث، والعقوبة البدنية، وسن التعلّم الإلزامية، والأدلة والإجراءات الخاصة بالأطفال في إطار الدعاوى الجنائية، ومخامو الأطفال، وعمالة الأطفال. وتعد هيئة شؤون الطفل، التي أنشئت بموجب **قانون هيئة شؤون الطفل، ٢٠٠٠**، بمثابة القلب النابض للنظام الوطني الجديد لحماية الطفل وهي تضطلع بعدة وظائف أساسية تركز على حفظ حياة الطفل في ترينيداد وتوباغو وتحسين نوعيتها. وتتلقى هيئة شؤون الطفل تقارير عن إساءة معاملة الأطفال وتحقق فيها، وعمدت، بهدف تقديم أكثر الخدمات فعالية، إلى إقامة خط هاتفي ساخن على مدار الساعة يمكن من خلاله تقديم البلاغات في كنف السرية. كما أنشأت فريق الاستجابة الطارئة، وهو فريق دائم الاستعداد للتحقيق في التقارير الواردة عن إساءة معاملة الأطفال وذلك على مدار الساعة.

## ثالثاً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الميدان

### ألف- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

#### ١- الإصلاحات الدستورية

١٤- خلال الشهور الممتدة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أنشئت لجنة وطنية تُعنى بالإصلاحات الدستورية كان الهدف منها إشراك السكان في حوار حول تطلعاتهم ورغباتهم بخصوص إدخال إصلاحات على الدستور. وقد تألفت تلك اللجنة من أربعة مفوضين ورئيس.

- ١٥ - ومن خلال مشاوره عمّت البلد كلّه تبين أن هناك قضايا رئيسية منها ما يلي:
- ألا تُلغى صياغة الدستور وديباجته الإشارة إلى "الله" بل ينبغي تعديل النص حتى لا تغيب فكرة "الله" عنه؛
  - إخضاع مسألة الميل الجنسي وحقوق الإنسان للمزيد من النقاش والتثقيف الجماهيري؛
  - أن يحمي الدستور الحقوق الفطرية للشعوب الأصلية وما تحمله من تراث جيلّي؛
  - النظر في إصلاح نظام تمويل الحملات.

١٦ - وقد قدمت اللجنة، عند فراغها من مداولاتها، تقريرها الرسمي مشفوعاً بتوصياتها إلى رئيس الوزراء في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وجعل ذلك التقرير وتلك التوصيات أساساً لصياغة مشروع قانون (تعديل) الدستور، ٢٠١٤ الذي طُرح على البرلمان في آب/أغسطس ٢٠١٤. ولم يمرّ ذلك المشروع نتيجة لأسباب من بينها ضرورة إجراء المزيد من المشاورات.

## ٢ - الحق في الحياة وحق الفرد في التمتع بالحرية والأمن

١٧ - يرد ذكر حق الفرد في الحياة وفي التمتع بالحرية والأمن والتمكّن وحقه في عدم تجريدته من ذلك إلا بالضوابط القانونية المرعية في الباب الرابع من الدستور. وفي عام ٢٠١١، قُبِلت ترينيداد وتوباغو التوصية التي قُدمت إليها والتي تقضي بسيادة القانون التامة مع ضمان احترام حقوق الإنسان والقضاء على آفة العنف. وفي إطار الجهود المبذولة من أجل وضع تلك التوصية موضع التنفيذ والتصدي لتزايد مستويات العنف باستخدام الأسلحة النارية، سنت الحكومة قانون الكفالة (المعدل)، ٢٠١٥، الذي ينص على تقييد الكفالة بمدة محددة فيما يخص بعض الجرائم التي تنطوي على استخدام الأسلحة النارية أو حيازتها.

١٨ - وقد اعترفت الحكومة كذلك بأهمية استخدام التكنولوجيا في منع الجريمة والكشف عنها. وقد صودق، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، على قانون إقامة العدل (الحمض الرئبي النووي المنزوع الأكسجين) (الدّنا) الذي ينص على استخدام المعلومات عن حمض الدّنا لأغراض الطب الشرعي، وتصنيف عينات أنسجة الجسم وعيناته ضمن فئتين (العينات المأخوذة من أجزاء حميمة والأخرى غير الحميمة من الجسم) والتفريق بين الإجراءات التي بواسطتها يُحصل على كل نوع من أنواع العينات. كما ينص القانون على إنشاء بنك للمعلومات حول حمض الدّنا بوصفه قاعدة البيانات الوطنية لترينيداد وتوباغو في مجال الطب الشرعي وذلك من أجل تجميع سجلات بمواصفات حمض الدّنا التي تعزى للأفراد أو لمسارح الجرائم. وعلى مستوى تنفيذ القوانين كان لاستخدام التكنولوجيا المتطورة للاضطلاع بأعباء الولاية التي أنيطت بها والمتتملة في الحفاظ على سلامة الناس وأمنهم ومن بين التكنولوجيات التي تستخدمها دوائر

الشرطة في الوقت الحاضر أو التي تسعى إلى استخدامها تقصي الأثر باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي، وتكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية، وأنظمة تحديد الأماكن؛ واللجوء إلى الأتمتة في عملية تحديد البصمات، وأجهزة إصدار التذاكر الإلكترونية، والتسجيل الإلكتروني للمقابلات، والتعرف على المجرمين من بين المشتبه فيهم إلكترونياً، واستخدام "الضمانات التي توقف نزيف الدم بسرعة، والكاميرات المحمولة (القابلة للارتداء) والاستعانة بقواعد بيانات الإنترنت.

١٩ - وإقراراً لضرورة التصدي للجرمية والعنف في المجتمع، شاركت وزارة الأمن القومي في عدد من البرامج التي تسعى، فيما تسعى إليه، إلى الحد من عدد الضحايا الذين يسقطون والحد من المخاطر وتعزيز قدرة الشباب على التأقلم؛ ومراقبة عصابات الشوارع والسيطرة على الجريمة المنظمة؛ وإصلاح المنظومة القضائية، وبناء القدرات في مجال إقامة الأدلة استناداً إلى وضع السياسات العامة. ويُعد برنامج أمن المواطن من بين المبادرات التي أطلقتها وزارة الأمن القومي والتي تركز على الحد من الجريمة والعنف وهي مموله جزئياً عن طريق مرفق للإقراض تابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ومنذ وضع ذلك البرنامج تم التعرف على ٢٢ جماعة من الجماعات المحلية الرائدة ذات الاحتياجات الكبرى يمكن تنفيذ البرنامج فيها. وقد تم التوسع، في هذا البرنامج، بعد ذلك، ليشمل ثماني جماعات محلية أخرى. وفيما يلي الغايات المحددة التي يسعى البرنامج إلى بلوغها:

- تقليص مستويات حدوث حالات القتل الخطأ والسراقات والاعتداءات في صفوف الجماعات المحلية الشريكة؛
- رفع درجة إدراك مسألة السلامة في صفوف المجتمعات المحلية الشريكة؛
- الحد من الإصابات الناجمة عن استخدام الأسلحة النارية، والاعتداءات على الأطفال، والعنف المنزلي والعنف في صفوف الشباب؛
- تعزيز قدرة الجماعات المحلية الشريكة المتضامنة على منع العنف.

٢٠ - وتظل جريمة الاتجار بالبشر أهم ما تركز عليه وزارة الأمن القومي. ومنذ الإعلان عن صدور قانون منع الاتجار بالأشخاص، ٢٠١١، وتفعيل وحدة مكافحة الاتجار، في عام ٢٠١٣، بُذلت جهود كبرى من أجل التوعية، على الصعيد الوطني، بمشكلة الاتجار بالأشخاص. وطبقاً لما تمليه الولاية المنوطة بوحدة مكافحة الاتجار تضافرت جهود الوحدة مع ما تبذله منظمات دولية من جهود ومنها المنظمة الدولية للهجرة فضلاً عن منظمات غير حكومية محلية من أجل تنفيذ برامج توعوية وطنية، ودورات تدريبية وحلقات عمل المراد منها توعية الجهات الرئيسية ذات المصلحة بما فيها قضاة المحكمة العليا والقضاة العاديين وضباط الشرطة وضباط الهجرة، والمرشدين الاجتماعيين والإحصائيين النفسيين ومفتشي العمل وغيرهم. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، بدأت وحدة مكافحة الاتجار بالعمل بخدمة الخط الهاتفي الساخن (٨٠٠-٤٢٨٨ أو 800-4CTU) وهي تفسح المجال أمام عامة الناس للتبليغ عن الأنشطة المشبوهة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص.

٢١- وقد سعت الحكومة، معترفة بالأزمة العالمية بخصوص أوضاع اللاجئين وملتزمة باللاجئين، وبوصفها طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ١٩٥١ وكذلك في بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين، إلى التصدي للمسألة في علاقتها باللاجئين وملتزمة باللاجئين داخل حدودها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، وافق مجلس الوزراء على سياسة وطنية لمعالجة شؤون اللاجئين وملتزمة باللاجئين. وتشكل تلك السياسة العامة إطاراً للتدرج في وضع أداة لتحديد مركز اللاجئين على الصعيد المحلي في ترينيداد وتوباغو. كما يعزز التطوير المنهجي للقدرات عن طريق بناء قدرات المسؤولين العموميين وتدريبهم، واعتماد الإجراءات التشغيلية الموحدة للتعامل مع اللاجئين وملتزمة باللاجئين، ومن التشريعات وإنشاء "وحدة أو مكتب لشؤون اللاجئين" داخل شعبة الهجرة بوزارة الأمن القومي للتعاطي مع هذه المسائل. وتوصي بتلك السياسة العامة بتمكين اللاجئين المعترف بهم من التمتع ببعض الحقوق ومنها الحصول على تصاريح تأذن للاجئين بالبقاء في البلد وتمنحهم تصاريح عمل، وأوراق هوية ووثائق السفر، وتوفير خدمات الرعاية الطبية لهم وتعطيهم حرية التنقل كما لو كانوا من المواطنين؛ وتمكنهم من لّم شمل الأسر وفرص التعلم، وتعطيهم الحق في ألا يرحلوا من البلد (إلا إذا كان اللاجئ يشكل خطراً على الأمن القومي أو النظام العام).

٢٢- وفيما يتعلق بالحقوق الإنسانية للعمال المهاجرين وأسره، تنكب وزارة الأمن القومي، بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات المصلحة، على استعراض مسودة سياسة الهجرة التي وضعت بهدف معالجة مسائل الهجرة في الوقت الحاضر والمسائل الأخرى التي بدأت تتبلور. وهذه السياسة تسعى إلى تحديث الإطار الوطني لإدارة شؤون الهجرة بغرض:

- اجتذاب من يقدر على الإسهام في تنمية البلد وصد من يشكلون خطراً يتهدد سلامته، في الوقت ذاته؛
- تيسير الإدارة المنظمة لتدفقات المهاجرين؛
- ضمان حماية مصالح البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛
- إعمال الاتفاقيات والالتزامات الدولية والامتنال لها؛
- الحفاظ على بيئة تحقق السلامة والأمن.

### ٣- الاحتكام إلى العدالة

٢٣- إن من الأساسي، حتى تستمر ترينيداد وتوباغو في الحفاظ على ديمقراطيتها، أن تقوم تلك الديمقراطية على مبدأ إقامة العدل. وفي هذا الصدد، يجري الآن تطبيق ثلاثة تشريعات منفصلة في ترينيداد وتوباغو فيما يتعلق بإجراء التحقيقات الأولية بخصوص إقامة العدل. وقد ألغى قانون إقامة العدل (الدعوى الجنائية)، ٢٠١١ قانون الدعوى الإجرامية (التحقيقات الأولية)، ١٩١٧. إلا أن قانون الدعوى الجنائية (التحقيقات الأولية)، ١٩١٧ سيظل سارياً على الدعوى التي تم تحريكها قبل دخول قانون عام ٢٠١١ حيز التنفيذ عندما توافق أطراف القضية على ذلك. ونتيجة للتعديلات المدخلة على قابلية

قانون إقامة العدل (الدعوى الجنائية) ٢٠١١، مرر البرلمان **قانون الجرائم الخطيرة (إجراءات إحالة الدعوى) ٢٠١٤** وذلك بهدف الاستغناء عن التحقيقات الأولية وإحالة المتهمين استناداً إلى البيانات الخطية التي تقدمها النيابة العامة إلى قاضي التحقيق. ومن شأن سن هذا القانون السماح بتقليص المدة الزمنية التي تفصل بين توجيه التهم والمحكمة أمام المحكمة العليا. ويعطي **قانون المساعدة والمشورة القانونية (تعديل) ٢٠١٢**، الأحداث والأشخاص الموقوفين لاقتراهم جرائم خطيرة، فرصة الوصول إلى المعونة القانونية بصرف النظر عن وقت إيقافهم نظراً للعمل بنظام المناوبة للاستشارة القانونية على مدار الساعة. وقد وافق الرئيس على **قانون إقامة العدل (المراقبة الإلكترونية)**، ٢٠١٢ وهو في انتظار الإعلان عنه وينشئ هذا القانون وحدة للمراقبة الإلكترونية الهدف منها مراقبة الجناة الذين يمضون مدد السجن التي فرضت عليهم داخل الجماعات المحلية في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو. ومن المأمول أن يخفف العمل بنظام المراقبة الإلكترونية من اكتظاظ السجون مع توفير مراقبة فعلية خارج مؤسسات السجون.

٢٤- وقد سعت الذراع القضائية للحكومة إلى التعاطي مع التوصية المقبولة القاضية بالحد من تراكم القضايا والتصدي لمواطن القصور التي يعاني منها نظام القضاء والتي تؤدي إلى تطاول مدد الاحتجاز في فترة ما قبل المحاكمة وإلى تفاقم ظروف السجن الصعبة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن كبير قضاة ترينيداد وتوباغو عن الموافقة على قواعد إدارة القضايا الجنائية التي من شأنها أن تسهل الكشف المبكر للمسائل وتصريفها، وفرض جداول زمنية أكثر صرامة وفرض التزامات إيجابية على كل الأطراف بمن فيهم المسؤولون القضائيون بالمساعدة في دفع القضايا المطروحة إلى الأمام وفقاً للهدف الأساسي المتمثل في التعاطي مع القضايا بروح العدل وبسرعة<sup>(١)</sup>.

٢٥- وقد تولى كبير القضاة اعتماد وإصدار الإجراء الذي يطلق عليه اسم "Goodyear Hearings" أو إشارات إلى الأحكام الجنائية القصوى (Maximum Sentence Indications) بوصفه توجيهاً عملياً. وبمكّن هذا الإجراء المتهم الذي ارتكب جرمًا، من أن يطلب إلى المحكمة أن تعطي إشارة ملزمة بالحكم الأقصى الذي قد يوقع عليه، ذكراً كان أو أنثى، في صورة ما إذا أقر بالذنب استناداً إلى اعتراف المتهم طوعاً بالوقائع التي توافق عليها النيابة العامة<sup>(٢)</sup>.

٢٦- وفي الجولة الأخيرة، قبلت ترينيداد وتوباغو التوصية القاضية بإنشاء نظام حديث لقضاء الأحداث بهدف تدعيم حماية حقوق الطفل. وقد اعترف نظام القضاء بضرورة إصلاح قضاء الأحداث وأهمية إطلاق مبادرات إصلاحية وتصالحية بغرض الحد من عودة صغار الجانحين إلى الجريمة وفي هذا الصدد، اضطلع جهاز القضاء بمشروع، بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإقامة محكمة الأحداث في ترينيداد وتوباغو. وفي إطار هذا المشروع تقام محكمتان إحداهما للأحداث والثانية للشباب بإشراف موظفين قضائيين متمرسين مهمتهم تعزيز المسؤولية المدنية وبناء قيادات الشباب واللجوء إلى الضغط الإيجابي الذي يمارسه الأقران لتشجيع الشباب الذين يتهمون بارتكاب الجناح البسيطة على تحمل

المسؤولية عن سلوكهم طبقاً لمقاربة أكثر إصلاحاً وأقل تقييداً للعقوبات. وسيجرى، في إطار هذا المشروع، وضع برامج بديلة ملحقه بالمحاكم وذلك عن طريق آليات للتنسيق والإحالة بالتعاون مع هيئة شؤون الطفل، وسائر الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية<sup>(٣)</sup>.

٢٧- وقد بدئ العمل، في عام ٢٠١٢، بمحاكم معالجة إدمان المخدرات وذلك كوسيلة للإشراف على قضايا متعاطي المخدرات الذين يوافقون على المشاركة في علاجهم من تعاطي المخدرات وقد انطلق العمل بمحاكم معالجة إدمان المخدرات كمشروع رائد يسعى إلى تشكيل القوانين من أجل تطبيقها في مختلف السياقات المحلية في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو بالنسبة إلى مجموعات البالغين والشباب المستهدفين. وفي عام ٢٠١٥، احتفلت المحكمة بتخرج ثاني دفعة من البرنامج.

٢٨- وقد شرعت وزار العدل سابقاً، التي أدجت الآن في وزارة الأمن القومي في العمل بنظام إدارة الجانحين وتطبيقه. ويرمي هذا النظام إلى وضع أسس عملية متواصلة الحلقات تعنى بالجانحين بداية من لحظة توقيفهم حتى وقت الإفراج عنهم ويأتي، في صلب هذا النظام، تطبيق مجموعة من التدخلات المنظمة المتعاقبة والمحددة الغرض للتصدي للمخاطر التي يتعرض لها الجانح ولاحتياجاته.

٢٩- وفي ضوء التوصية التي قُبلت والقاضية بتحسين الأوضاع المعيشية في السجون ومراكز الاحتجاز، عُُدِّلَ قانون خدمات السجون الصادر عام ١٩٦٥، بقانون الأحكام المتنوعة (السجون) ٢٠١٤، كما عُُدِّلَت قواعد السجون لنيص كلاهما على جملة أمور منها إلغاء وظيفة مفتش السجون والاستعاضة عنها بمفتشية السجون وإنشاء محكمة للاستئناف فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية بحق السجناء. والمفتشية مكلفة بمسؤولية تفقد السجون والمؤسسات الصناعية والإبلاغ عن الظروف التي تسودها، ومعاملة السجناء، والنظر في شكاوى السجناء والبرامج التي تقدم إليهم، والمرافق والخدمات والفرص المتاحة من أجل تعزيز إعادة تأهيل السجناء والجرمين الأحداث.

٣٠- وعلاوة على ذلك، أطلقت وزارة العدل سابقاً عدة مبادرات كوسيلة للتصدي للاكتظاظ في السجون وما إلى ذلك من احتياجات النزلاء الماسة. ومن تلك المبادرات:

- إنشاء مرفق للتداول بالفيديو في مجمع مراكز الاعتقال المؤقت وذلك لتسهيل جلسات المحاكمة بالتواصل عبر الفيديو؛
- إنشاء مرفق لانتظار الزوار في سجن غولدن غروف (Golden Grove)؛
- تحسن نوعية نظام الصرف الصحي في سجن غولدن غروف؛
- إقامة منطقة محصورة لكفالة الأمن التام في السجن المشدد الحراسة وذلك لتمكين جميع النزلاء من المشاركة في الاضطلاع بأنشطة خارج السجن مثل الإنتاج الزراعي وتربية الأحياء المائية وتربية الأسماك وتربية الدواجن. ومن شأن هذه الأنشطة أن تستكمل البرامج التعليمية والرياضية والروحية والثقافية في المجتمع؛

- التوسع في تطبيق برامج توفير المهارات الثقافية والرياضية والأكاديمية والتقنية والمهنية والدينية والمهارات الحياتية. وما إلى ذلك من البرامج التأهيلية؛
- تعيين لجنة خاصة بالسجون مهمتها التحري والدراسة وتقديم التوصيات من أجل إيجاد الحلول للشكاوى التي تصل إلى علم موظفي السجون وتلك التي يقدمها السجناء.

٣١- وقد تشكلت هيئة فحص الشكاوى المقدمة ضد الشرطة (PCA) في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن مسؤوليات الهيئة التحقيق في الأفعال الإجرامية التي يرتكبها أفراد الشرطة، وفي فساد الشرطة وفي سوء سلوك الشرطة الخطير. ومنذ عام ٢٠١٠، برهنت الهيئة على وجودها بشكل هام في هذا الصدد ونالت ثقة الجمهور بوصفها جهازاً إشرافياً مدنياً مستقلاً أنيطت بها جملة من المسؤوليات منها استقصاء الشكاوى المقدمة في مجال نشاطها. ويعود نجاح السمعة التي اكتسبتها، في جزء منه، إلى برامجها الصارمة المستمرة في مجال التواصل مع الجمهور بهدف توعيته وتثقيفه ليستوعب على نحو أفضل دور ومسؤوليات الهيئة وبفضل الاتصال مع مختلف الجماعات في جميع أنحاء جزيرتي ترينيداد وتوباغو، تكتسب المنظمة فهماً أفضل لاحتياجات الجمهور الفريدة من نوعها استناداً إلى الشكاوى التي يتقدم بها النزلاء. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أنشأت هيئة فحص الشكاوى المقدمة ضد الشرطة مكتباً في جزيرة توباغو بناءً على طلب تقدم به ساكنو الجزيرة بهدف الوصول بشكل أيسر إلى دوائر هيئة فحص الشكاوى. وما الوجود الدائم في توباغو سوى البداية لمزيد من الجهود التي تبذل لضمان حصول ساكني توباغو على خدمات جيدة من الهيئة وذلك من حقهم.

٣٢- وعلى الرغم من النجاحات الهامة التي حققتها هيئة فحص الشكاوى المقدمة ضد الشرطة فإنها تعمل في ظل مختلف القيود القانونية التي تعرقل قدرتها على الاضطلاع بأعباء الولاية الموكلة إليها ومن بين تلك القيود الهامة أن محققي الهيئة لا يملكون نفس الصلاحيات والامتيازات والسلطات والحصانات التي يمتلكها أفراد دوائر شرطة ترينيداد وتوباغو وهي أمور ضرورية من أجل اضطلاعهم بوظائفهم الاستقصائية. وقد وردت الخطوط العريضة للتعديلات المقترحة إدخالها على **قانون هيئة فحص الشكاوى المقدمة ضد الشرطة، ٢٠٠٦** وكذلك على سائر القوانين الرامية إلى التصدي لهذه المسائل، في التقرير السنوي الرابع للهيئة ٢٠١٣/٢٠١٤ وطرحت على البرلمان وفقاً للباب ٢٠ من القانون.

#### ٤- الحق في حرية الصحافة

٣٣- في عام ٢٠١٣، قطع تعهد بتعديل القانون المتعلق بالتشهير الجنائي وذلك بغية ضمان حرية العاملين في وسائل الإعلام في الاشتغال بالصحافة المسؤولة دون خوف من تحمل المسؤولية الجنائية. وقد صار ذلك التعهد حقيقة في عام ٢٠١٤ بسن **قانون القذف والتشهير (تعديل)، ٢٠١٤**. وبلغني هذا التعديل الباب ٩ من **قانون القذف والتشهير، ١٨٤٥** وبذلك يلغي جريمة التشهير والافتراء الكيدي.

## باء- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### ١- الحق في العمل

٣٤- ما زالت حماية حقوق العمال وحقوق أرباب العمل تحظى بالأولوية في إطار خطة العمل التشريعية الحكومية. وفي عام ٢٠١٢، ألغي *مرسوم السادة والخدم، ١٩٣٨* الذي كان يجمع العمال. وفي الفترة ذاتها، اعتمدت سياسة عامة لتشكيل قانون جدي بهدف إلغاء *قانون تعويض العمال، ١٩٦٠* والاستعاضة عنه. وجاء في تلك السياسة العامة، في جملة أمور، أن الإطار القانوني الجديد الخاص باستحقاقات المستخدمين في حالات الإصابة ينبغي أن يوفر تعويضات للمستخدمين عن الإصابات التي يتعرض لها جميع الأشخاص ممن تربطهم علاقة عمل مع أرباب العمل، وتعويضات لجميع من كان يعولهم المستخدم المتوفى. ومسودة مشروع القانون معروضة الآن على لجنة مراجعة القوانين ومن المتوقع أن تطرح على البرلمان. وقد رفع أمر *الحد الأدنى للأجور، ٢٠١٥* الحد الأدنى للأجور الوطني من ١٢,٥٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو للساعة الواحدة إلى ١٥ دولاراً للساعة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٣٥- وتعد وزارة العمل وتطوير المشاريع الصغيرة الوزارة المكلفة بالتعاطي مع قضايا إدارة العمل وتطوير المشاريع الصغرى والصغيرة. وهي تستهدي بمعايير العمل الدولية المبيّنة في برنامج توفير العمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل تعزيز الحقوق في مكان العمل. وفي عام ٢٠١٣، تشكلت فرقة العمل المعنية بالحوار الاجتماعي للمساعدة على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وتشجيع الإدارة الرشيدة، وتعزيز السلم والاستقرار في المجالين الاجتماعي والصناعي، فضلاً عن تعزيز التقدم الاقتصادي. وفي عام ٢٠١٢، وضعت الوزارة السجل الوطني للعمال المنزليين، الذي يشجع العمال المنزليين ومن يستخدمهم على تسجيل أسمائهم لدى الوزارة. والغرض من السجل هو النص على أنشطة مراقبة استباقية يضطلع بها مفتشو العمل لضمان تمتع العمال المنزليين بشروط عمل لائقة. وسيوفر السجل كذلك معلومات حيوية عن سوق العمل بشأن الخصائص الديمغرافية للعمال المنزليين من شأنها أن تساعد في بلورة السياسة العامة ومراجعة قوانين العمل التي تنطبق على هذا القطاع.

٣٦- ولا يزال مركز الدعوة إلى مناصرة المصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه في أماكن العمل مستمراً في تعزيز تطبيق المبادئ الواردة في سياسة ترينيداد وتوباغو الوطنية في مكان العمل فيما يتعلق بالإيدز والعدوى بفيروسه في جميع أماكن العمل. وفي هذا الصدد، وقّع ذلك المركز مذكرات تفاهم مع ٢٦ منظمة من منظمات القطاعين الخاص والعام، والاتحادات الاقتصادية غير النظامية ونقابات العمال، وذلك يشير إلى التزام تلك المنظمات بتطوير وتطبيق آحاد البرامج المتعلقة بالإيدز والعدوى بفيروسه في أماكن العمل. وعلاوة على ذلك، نظم المركز دورات بشأن الإيدز والعدوى بفيروسه في عالم العمل مع ٢٣٦ منظمة من منظمات القطاعين العام والخاص، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، وأفراد ينتمون إلى منظمات الاقتصاد والتدريب غير النظاميين.

## ٢- الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية

٣٧- ما زالت الحكومة ملتزمة بضمان تمكن شعب ترينيداد وتوباغو من الحصول على أعلى خدمات الصحة البدنية والعقلية والتمتع بها. وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين معايير الرعاية الصحية، سُنَّ قانون السلطات الصحية الإقليمية (تعديل)، ٢٠١٢ ولائحته (٢٠١٣) وذلك للنص على الشراء الجماعي للسلع والخدمات، عندما يكون هناك فائدة اقتصادية لفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، اعتمدت، في عام ٢٠١٢، اللائحة الخاصة بخدمات سيارات الإسعاف والطاقم الطبي في حالات الطوارئ.

٣٨- وبالإضافة إلى الإطار التشريعي، استفاد قطاع الصحة العامة استفادة كبرى من التكليف بإنشاء مرافق صحية جديدة وذلك من شأنه أن يساعد على مواجهة ارتفاع الطلب على الخدمات الصحية. وتشمل هذه المرافق الجديدة المستشفى الجامعي في سان فرناندو الذي كُلف بإنشائه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وهو يخدم صحة الأم والطفل إلى جانب تقديمه خدمات شتى أخرى. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، افتتح مركز Carenage Health Centre وهو عبارة عن مرفق لخدمات الرعاية الصحية يسدّ احتياجات حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص في شبه الجزيرة الشمالية الغربية لترينيداد، ومن الخدمات التي يقدمها خدمات جراحة الأسنان والاختبارات في مواقع تقديم الرعاية، وتوفير الخدمات الصيدلانية وخدمات الحفاظ على الصحة. وقد كُلف بإنشاء مستشفى سكاربره العام في توباغو على أساس تدريجي في عام ٢٠١٢ وبدأ العمل بنظام "البطاقة الصحية الإلكترونية" وهي تكنولوجيا جديدة في مجال خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمرضى.

٣٩- وما زالت وزارة الصحة تطلق العديد من المبادرات الجديدة بهدف تحسين خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها والنهوض بها. ومن ضمن أنجح البرامج التي نفذتها وزارة الصحة، في عام ٢٠١٤، برنامج العيادات الخارجية الذي يقدم خدمات مثل التصوير بالرنين المغناطيسي وجراحة الكتركتا، وتقنيات التصوير المقطعي المحوسب، والأطراف الاصطناعية، وجراحة العظام، واستبدال الركبة والورك، وغسيل الكلى وتصوير الأوعية الدموية. وفي عام ٢٠١٤، وقعت وزارة الصحة وجمهورية الصين الشعبية على مذكرة تفاهم يقدم بموجبها ١٠ من كبار المهنيين الصحيين الصينيين إلى ترينيداد وتوباغو للمساعدة على تعزيز عملية تقديم خدمات الرعاية الصحية في مرافق خدمات الصحة من المرتبة الثالثة. وعلاوة على ذلك، تعهدت وزارة الصحة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على انتداب ٣٠ طبيباً من مختلف البلدان في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وقد عُيِّن هؤلاء الطبيون في مرافق خدمات الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو لمدة ٣ سنوات وذلك من شأنه أن يعزز تقديم خدمات الرعاية الصحية. ومن المبادرات الأخرى خلال فترة الاستعراض مبادرة "توفير الصحة للجميع: لأن كل فرد - وزنه مبادرة أحبب نفسك" وهي عبارة عن مشروع لتوفير خدمات الفحص الجموعي للأطفال الذين يعيشون في جماعات مهمشة، والشروع في تفعيل شبكة للتبرع بالأعضاء وزرعها في ترينيداد وتوباغو، وتنظيم حملة وطنية للتوعية بالصحة النفسية.

### ٣- الحق في السكن

٤٠- التزمت الحكومة بما تعهدت به دائماً منذ أن نالت ترينيداد وتوباغو الاستقلال بتقديم المساعدة لمن يريد امتلاك بيت من بين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وتعدّ وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الوزارة المسؤولة عن توفير المساكن اللائقة الميسورة التكلفة. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، أنشأت مؤسسة تطوير المساكن في ترينيداد وتوباغو، التابعة للوزارة ٢٤٥ ٤ مسكناً، وأطلقت، في عام ٢٠١٥، مبادرة لتوزيع ١٠٠ مسكن كُـلَّ أسبوع على المواطنين. ومن الجدير بالملاحظة أن ٥ في المائة من جميع المساكن مخصصة للتوزيع على كبار السنّ وعلى المعوقين في المجتمع. كما أنشأت مؤسسة تطوير المساكن مراكز للفروض المنزلية ومراكز للترفيه.

٤١- وبالإضافة إلى إنشاء المساكن الميسورة التكلفة تُنَاط بوزارة الإسكان والتنمية الحضرية مسؤولية توفير وسائل الصيانة الملائمة للمساكن القائمة. وتعدّ وحدة تيسير وتنفيذ السياسة العامة الخاصة بالإسكان المسؤولة عن إدارة برنامج الوزارة لتقديم المنح من أجل تحسين المساكن الذي يُقدم منحاً لا تتجاوز ١٥ ٠٠٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو لإدخال الإصلاحات على مساكن الملاك من ذوي الدخل المحدود. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، صرف ما مجموعه ٣٩٤ ٥ منحة بلغت قيمتها الكلية ٩٣,٨٠ مليوناً من دولارات ترينيداد وتوباغو، كما تشاركت الوحدة مع منظمات غير حكومية محلية ووزارة الشعب والتنمية الاجتماعية سابقاً في بذل الجهود لزيادة الخدمات المقدمة والوصول إلى المزيد من المواطنين المعنيين.

٤٢- وفي إطار برنامج تطوير السكن في توباغو، يتولى المجلس النيابي في توباغو أمر بناء مساكن لمساعدة مشتري البيوت لأول مرة ويوفر السكن بسعر التكلفة للمواطنين ممن تتوفر فيهم الأهلية من مواطني ترينيداد وتوباغو ممن يقطنون توباغو.

### ٤- الحق في التعليم

٤٣- كان التعليم، ولا يزال، يحتل مكان الصدارة فيما يتعلق بالاستثمارات التي توظفها الحكومة في مجال التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥، بلغت ترينيداد وتوباغو هدف توفير الرعاية والتعليم الشاملين المبكرين في مرحلة الطفولة بالإضافة إلى التعليمين الشاملين الابتدائي والثانوي وكذلك التعليم العالي الشامل حتى مستوى ما دون التخرج. وهناك، الآن، ٢٠٨ مراكز من مراكز توفير الرعاية والتعليم الشاملين في مرحلة الطفولة وهناك ١٢ مركزاً جديداً من تلك المراكز تنتظر تزويدها بالموظفين لتفتح أبوابها وبذلك يبلغ عدد تلك المراكز ٢٢٢ مركزاً عموماً.

٤٤- وفي إطار التركيز على التعليم، سعت ترينيداد وتوباغو إلى إدراج خدمات تكنولوجيا المعلومات في الهياكل التعليمية الأساسية إذ إنها تعترف بحاجة الطلاب والمدرسين إلى التعلم والتفاعل مع التكنولوجيات الحديثة في الفصول الدراسية. وفي عام ٢٠١٠، أطلقت الحكومة مبادرة تقضي بتزويد جميع التلاميذ الذين يدخلون مرحلة التعليم الثانوية بحواسيب محمولة.

ومنذ ذلك الحين، تم توفير ٩٥ ٠٠٠ من تلك الحواسيب للطلاب فضلاً عن توفير ٥ ٠٠٠ حاسوب للمدرسين ومديري المدارس والمشرفين. وقد جرى تدريب آلاف المدرسين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدراج تلك التكنولوجيا في المناهج الدراسية. وقد جرى تزويد ما ينوف عن ٣٠٠ مدرسة ابتدائية بمخابر لتكنولوجيا الحاسوب.

٤٥- وبالإضافة إلى هذه الابتكارات، تواصل الحكومة تقديم خدمات الدعم الاجتماعي للطلاب مثل تقديم وجبات الغذاء والفقير عن طريق برامج التغذية المدرسية، كما توفر خدمات نقل الطلاب المجاني للتلاميذ الذين يرتدون زي المدارس، وتوفر الكتب المدرسية الأساسية كما تقدم منحاً لشراء الأزياء المدرسية.

٤٦- وبالإضافة إلى تدابير السياسة العامة هذه، حدثت تعديلات تشريعية هامة تعزز الحق في التعليم. وبالإعلان عن صدور **قانون الطفل، ٢٠١٢** ارتفعت سنّ التعليم الإلزامي إلى ٥-١٦ عاماً بعد أن كانت ٦-١٢ عاماً. وقد أصبح إلغاء العمل بالعقوبة المدنية قانوناً الآن وهو منصوص عليه في الباب ٤ من **قانون الطفل ٢٠١٢**.

#### ٥- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٤٧- في حزيران/يونيه ٢٠١٥، صدقت ترينيداد وتوباغو على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات بهدف تفعيل مواد الاتفاقية. ومنذ التصديق على الاتفاقية التزمت ترينيداد وتوباغو بالتقيد بالالتزامات الواردة في تلك الاتفاقية بما في ذلك اعتماد القوانين الملائمة وجمع البيانات وإنشاء آليات الإبلاغ واتخاذ التدابير ذات العلاقة بالاتفاقية الكفيلة بإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو تدريجي.

٤٨- وقد جرى تكليف المركز الوطني لتفجير طاقات الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أعيدت هيكلته حديثاً خلفاً للمركز الوطني للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، في تموز/يوليه ٢٠١٥ بمهمة تعزيز نوعية حياة هؤلاء. والمراد بهذا المركز هو تقديم خدمات إعادة التأهيل وإتاحة فرص التدريب المهني والعمالة وبرامج تلقين مهارات العيش المستقل وأنشطة التفاعل الاجتماعي والخدمات العلاجية لهؤلاء الناس. ومن المنوي أن تساعد الخدمات العلاجية والخدمات ذات الصلة التي يقدمها المركز على تعزيز ودعم الخدمات المقدمة في مختلف المرافق الصحية في القطاعين الخاص والعام. وستكون جميع المقدمات التي يقدمها المركز مجانية بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩- وتنكبّ وحدة شؤون الإعاقة التابعة لوزارة الشعب والتنمية الاجتماعية سابقاً (والتي تسمى الآن وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة) على إعداد مشروع خطة عمل تهدف إلى إنشاء سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة. ويأتي إنشاء هذا السجل موافقاً لما تنص عليه المادة ٣١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن فوائد إنشاء السجل إنشاء قاعدة بيانات أساسية، وتحسين توزيع الموارد ووضع برامج تركز على نحو أكثر دقة على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٠- وقد جعلت الدائرة الوطنية للعمالة التابعة لوزارة العمل وتنمية الشركات الصغيرة من أولوياتها حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنكب تلك الدائرة على إتاحة فرص العمالة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك عن طريق إجراء دراسة استقصائية الربع العمل. وحصر كل مؤسسات التدريب والمنظمات غير الحكومية في إطار المنظمات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع أن تنفذ تلك الدراسة الاستقصائية، في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، بالسعي إلى الحصول على المعلومات من الشركات التي تستخدم الأشخاص ذوي الإعاقة أو ستستخدمهم في المستقبل.

٥١- أما حق الأطفال ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم فهو حق معترف به وتدعمه وحدة التعليم الخاص التابعة لشعبة خدمات دعم الطلاب بوزارة التعليم. ومن الأدوار التي تنهض بها وحدة التعليم الخاص ما يلي:

- سدّ احتياجات التعليم الخاصة للطلاب الذين شُخصت إعاقاتهم؛
- التشخيص الأولي للطلاب المشتبه في أنهم يعانون إعاقات أو تقدير احتياجاتهم فيما يتعلق بالتعليم الخاص؛
- تزويد المدرسين باستراتيجيات التدخل البديلة؛
- التعرف على الطلاب الذين هم بحاجة إلى تقديرات متخصصة لإعاقاتهم والخدمات العلاجية وإحالتهم إلى تلك الخدمات عند الضرورة؛
- توعية المدرسين العاديين من أجل التجاوب مع احتياجات الطلاب المحددة فيما يتعلق بتوفير التعليم الخاص لهم.

٥٢- وما زالت وزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة تقدم خدماتها الاجتماعية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من قبيل النقل المجاني بالحافلات وإعطاء منح مساعدة ذوي الإعاقة، ومنح مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومنح المساعدات والمعدات الطبية، فضلاً عن المنح الغذائية ومنح السكن والكساء.

## ٦- حقوق كبار السن

٥٣- يشير تعداد السكان والإسكان، الذي أجرته ترينيداد وتوباغو عام ٢٠١١، إلى أن النساء يشكلن غالبية السكان المسنين إذ تبلغ نسبة هذه الفئة ٥٣ في المائة مقارنة مع ٤٧ في المائة من الذكور. وهذا الاتجاه عالمي مما يوحي أيضاً بأن التقدم في السن هو ظاهرة نسوية.

٥٤- وفي هذا الصدد، اعتمد البرلمان **قانون دور إيواء كبار السن، ٢٠٠٧** الذي ينص على إصدار تراخيص إنشاء دور إيواء كبار السن وتنظيمها ومراقبتها. ومن دواعي الأسف أن هذا القانون الهام لم يُعلن عنه بعد لأنه يتطلب إقامة هيكل إدارية. غير أنه قُطع شوط مهم في مجال توظيف المفتشين الذين سيعملون ضمن وحدة التفتيش التابعة للشعبة المعنية بشؤون الشيخ، والذي سيحتاج إليهم عندما يُعلن عن سن القانون في القريب العاجل. وستكون وحدة

التفتيش مسؤولة عن رصد ومراقبة وتنظيم وإدارة وتشغيل وتسيير عمل دور إيواء كبار السن في ترينيداد وتوباغو، وضمان تزويد نزلاء تلك البيوت بخدمات الرعاية وفقاً للمعايير وامتثالاً للوائح التي تحكم دور إيواء كبار السن. وعلاوة على ذلك، عقدت، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ندوة بشأن وضع إطار تنظيمي في هذا الصدد الغرض منها إشراك حوالي ٣٠٠ من الجهات الرئيسية ذات المصلحة (بمن فيها أصحاب/مديرو دور الإيواء ومقدمو الخدمات) في ترينيداد وتوباغو في صياغة وبلورة إطار شامل يُستهدى به في تفعيل القانون المذكور.

٥٥- وبالنظر إلى طبيعة عملية التشيخ فإن كبار السن يمثلون تحدياً خاصاً فيما يتعلق بضمان حقوقهم الإنسانية عندما يتقدم بهم العمر بوصفهم فئة ضعيفة من فئات المجتمع. وللاستجابة لهذا التحدي المطروح استضافت الشعبة المعنية بشؤون التشيخ حلقتين دراسيتين بشأن حقوق الإنسان وكبار السن في ترينيداد وتوباغو، في عام ٢٠١٣، الغرض منهما تسليط الأضواء على حقوق الإنسان الأساسية والتثقيف والتوعية بشأنها، وإبراز ما لذلك من آثار على السكان الذين تتقدم بهم السن، وتسلط الضوء على ظاهرة الاحتيال الإلكتروني، والتبصر في المسائل التي تنفرد فئة كبار السن بمواجهتها للمساعدة على صياغة السياسات العامة والقوانين التي تحميهم.

٥٦- وتتعترف الشعبة المعنية بشؤون التشيخ، من إطار التزامها بالسهر على مصالح هذه الفئة، بأهمية اتباع نهج تعاونية حيال معالجة الفرص التي تتيحها عملية تشيخ السكان والتحديات التي تطرحها. ومن تلك التحديات "الفجوة الرقمية" التي تعطل وجود فارق بين من يمكنهم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين من يستخدمونها. ولمعالجة هذا الوضع، تشاركت الشعبة المعنية بشؤون التشيخ مع وزارة العلوم والتكنولوجيا من أجل تيسير برنامج استخدام كبار السن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ترينيداد وتوباغو في أيار/مايو ٢٠١٤. والغرض من هذا البرنامج هو الترويج لفكرة الاستمرار في النشاط في مرحلة الشيخوخة، في أوساط كبار السن الذين يبلغون ٥٥ عاماً أو يزيد، وذلك بالحد من "الفجوة الرقمية" بواسطة زيادة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتثقيف كبار السن بشأن استخدام تلك التكنولوجيا وأهميتها في تحقيق التواصل فيما بينهم في الوقت الحقيقي.

٥٧- وتواصل الشعبة المعنية بشؤون التشيخ، بوصفها الجهة المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق كبار السن، تنفيذ مختلف البرامج مثل برنامج الرعاية المجتمعية الذي يقدم خدمات الرعاية الاجتماعية في دور إيواء كبار السن المهمشين اجتماعياً والذين يُخرجون من مؤسسات الصحة العمومية وكذلك الشأن بالنسبة إلى مركز المعلومات الخاصة بكبار السن، الذي هو بمثابة مرفق للإحالة، ومكتب المساعدة الخاص بالمعلومات عن الأنشطة والمبادرات والبرامج والخدمات المتعلقة بكبار السن في ترينيداد وتوباغو. ويحتفل، في البلد، باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن، واليوم الدولي لكبار السن كما بدأ تشغيل مراكز نشاط المسنين ودور رعاية كبار السن وتوفير خدمات النقل المجاني بالحافلات والعبّارات.

## ٧- الحقوق الثقافية

٥٨- تفخر ترينيداد وتوباغو بتنوعها وإرثها الثقافي الغني. ولا تزال الحكومة تنتهج سياسة تتمثل في رعاية التعبير الثقافي والإبداع الفني. وفي هذا الصدد، أنيطت بوزارة التنمية المجتمعية والثقافة والفنون مسؤولية الترويج لمختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز الحق في التعبير الثقافي فضلاً عن صمودها من الناحية التجارية. وتشمل تلك المبادرات جملة أمور منها:

وضع سياسة ثقافية عامة

٥٩- ستشكل هذه السياسة العامة ملامح الفلسفة العامة للتنمية الثقافية وكذلك الترويج للفنون الإبداعية والحفاظ على التراث، وتطوير الصناعات الثقافية المستدامة وتعزيز اللحمة الاجتماعية. ويضع بيان السياسة العامة أيضاً الخطوط العريضة لنطاق القطاع الثقافي وأنشطة التركيز الرئيسية لأغراض التخطيط الاستراتيجي.

السجل الوطني لأسماء الفنانين والعاملين في المجال الثقافي

٦٠- من الأهداف المتوخاة من السجل الوطني لأسماء الفنانين والعاملين في المجال الثقافي إنشاء قاعدة بيانات تضم أسماء الفنانين والعاملين والمنظمات العاملة في المجال الثقافي من المسجلين بالإضافة إلى الإشهاد على ما يقومون به من أجل تسهيل تطوير الصناعات الثقافية.

معرض فني لتطور الطبول الفولاذية الموسيقية والطلب الفولاذي

٦١- تطرح فكرة المعرض الفني لتطور الطبول الفولاذية الموسيقية والطلب الفولاذي حكاية تروي تاريخ تطور الطبول الفولاذية الموسيقية لتجعل من ترينيداد وتوباغو بلداً مبدعاً ومبتكراً. وهذا المعرض هو المكان الوحيد الذي يمكن فيه التعرف على عادات تمثل كل مرحلة من مراحل تطور آلة الطبل الفولاذي. وقد نُظمت معارض سنوية للتعريف بهذه الآلة على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الدولي في كلٍّ من الصين (٢٠١٠) وسورينام (٢٠١٣) وكوبا (٢٠١٤).

مسابقة جائزة أفضل قرية برعاية رئاسة الوزراء

٦٢- احتفل، في عام ٢٠١٤، بمرور ٥٠ عاماً على إنشاء المسابقة التي تقدم فيها جائزة أفضل قرية برعاية رئاسة الوزراء وفي مسابقة سنوية. وتستند مسابقة "أفضل قرية" إلى واقع الحياة المجتمعية وفيها تجسيد لروح التعددية الثقافية. وهي لا تنحصر في جانب فنون الموسيقى والرقص والدراما بل تسهم في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي وتطورها ونمائها على الصعيد الشخصي في المناطق الريفية وتبقي على جذوة روح الانتماء إلى الجماعة من أجل تحسين وتطوير خبرات المواطنين في مجالي الرياضة والفنون، فضلاً عن تطوير العلم بتقاليدنا الشعبية. وعلى الإجمال، فإن هذه المسابقة السنوية ترمي إلى تشجيع الشعور بالفخر بالانتماء إلى الوطن، وروح الانتماء إلى الجماعة وتمكينها من خلال التنافس الصحي والتفاعل وتشجيع الإبداع عند شعبنا وإبراز مواهبه الفنية وفي مجال الطبخ والحفاظ على الفن الشعبي.

## ٨- تقديم الخدمات الاجتماعية

٦٣- في ضوء التزام الحكومة في جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة بتطبيق التوصية القضائية بمكافحة الفقر المدقع شرعت وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية (المسماة الآن بوزارة التنمية الاجتماعية وخدمات الأسرة) في تنفيذ عدة مبادرات الغرض منها حصول الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض ومن هم دون خط الفقر على السلع والخدمات الأساسية.

٦٤- والبرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية عبارة عن استراتيجية للتدخل في المجال الاجتماعي وُضعت لتقديم المساعدة للجماعات والأسر الضعيفة وتقديم الإغاثة الاجتماعية - الاقتصادية لها. ومن تلك الخدمات تحسين الإمدادات المائية والكهربية وتزويد المرافق المجتمعية بالإنارة، والمساعدة على توصيل البيوت بالكابلات وتوفير مواد التركيبات الصحية والمساعدة في إدخال الإصلاحات الطفيفة على البيوت.

٦٥- ونظام البطاقات الذكية البيومترية هو من النظم التي تخضع الآن للتطوير من أجل صرف منح الخدمات الاجتماعية. وسيتمكن نظام البطاقات الذكية المنتفعين بمنح المعاشات التقاعدية لكبار السن والمعونة العمومية ومنح مساعدة ذوي الإعاقة من استخدام تلك البطاقات في شراء الطعام من التجار المشاركين وذلك باستخدام الأجهزة الطرفية الموجودة في نقاط البيع والمجهزة للتعرف على تلك البطاقات.

٦٦- وقد بدأت الحكومة في تنفيذ مبادرة المساعدة في رعاية الرضع في عام ٢٠١٥. ويقدم هذا البرنامج المساعدة المالية لمدة عام لكل طفل يولد لأبوين من الفئة المحرومة خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. ويقدم الدعم المالي، في إطار هذه المبادرة، إلى الآباء والأوصياء القانونيين من أجل شراء الطعام وغيره من الأغراض الأساسية اللازمة لعافية الطفل خلال السنة الأولى من العمر. ويرمي البرنامج كذلك إلى تزويد المستفيدين بالخدمات الأساسية الأخرى التي تساعد على تنمية الأسرة مثل حلقات العمل الخاصة بتنشئة الأطفال وتنظيم الأسرة ودورات الإمام بالأمور المالية، وفرص العمالة والتعليم. وقد شرع في تنفيذ عنصر التمكين ضمن هذه المبادرة في تموز/يوليه ٢٠١٥.

٦٧- وفي محاولة لتقييم مستوى المعيشة في ترينيداد وتوباغو، أجرت وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية سابقة دراسة استقصائية لظروف المعيشة في عام ٢٠١٤. وقد استند إلى هذه الدراسة من أجل جمع المعلومات عن الخصائص الديمغرافية للأسر، والموارد والخدمات لها، وظروف معيشة أفراد مختلف الأسر. وستوفر النتائج مقياساً دقيقاً لمستويات الفقر والتهميش الاجتماعي، والتمتع بالصحة والعافية كما ستوفر فهماً عميقاً للعلاقات القائمة بين النشاط الاقتصادي في البلد وبين نوعية حياة الناس، فضلاً عن المسائل المؤثرة في قدرة المواطنين على الحصول على الموارد والخدمات.

## جيم - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٦٨- يضمن الدستور الجمهوري المعلن عنه في عام ١٩٧٦ حماية الحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن العرق أو الأصل أو الدين أو اللون أو نوع الجنس. كما أن الباب الرابع عشر من الدستور يعزز بشكل أفضل حماية تلك الحقوق ولكل شخص يدّعي أن حقوقه انتهكت، أو يجري انتهاكها أو قد تنتهك، أن يتوجه إلى المحكمة العليا طلباً للنصفه، ومن سلطات المحكمة العليا أن تمنح المساعدة عندما تكون الظروف مناسبة.

٦٩- وإلى جانب الإجراءات الدستورية، يعدّ **قانون تكافؤ الفرص، ٢٠٠٠**، الذي أنشئت بموجبه لجنة تكافؤ الفرص ومحكمة تكافؤ الفرص، من القوانين الحاسمة التي تحظر التمييز بسبب العرق. ومن المهام التي كلفت بها اللجنة تلقي المزاعم بشأن حدوث التمييز والتحقيق بشأنها وإيجاد حلول وسط بشأنها، قدر الإمكان، في حين من مهام المحكمة الفصل في الأمور التي تحيلها إليها اللجنة عندما تفشل في إيجاد الحلول التوفيقية أو عندما تكون تلك الحلول غير مناسبة لحل المشكلة. وعلى عكس مكتب أمين المظالم الذي يُعنى بالإجراءات أو القرارات التي تتخذها السلطات العمومية، فإن أحكام **قانون تكافؤ الفرص، ٢٠٠٠**، والولاية القضائية الممنوحة للجنة تنطبق على القطاعين العام والخاص كليهما. ومن صلاحيات اللجنة التحقيق في المسائل التي قد تثار، في إطار هذين القطاعين، تحت الفئات العامة مثل العمالة وتوفير السلع والخدمات والتعليم وتوفير السكن.

٧٠- وقد كان للجنة، منذ أن بدأت عملها في عام ٢٠٠٨، أثر هام على السكان في ترينيداد وتوباغو. إذ تلقت اللجنة، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، ما مجموعه ١٠٤٢ شكوى في ترينيداد و٧٢ شكوى في توباغو. وشاركت اللجنة كذلك في تنظيم عدة حملات لتوعية الجمهور بخصوص الولاية الموكلة إليها وحظر التمييز. وفي عام ٢٠١٤، لوحظ أن الشكاوى الواردة لها علاقة أوثق بالولاية القضائية للجنة استناداً إلى نجاح حملات التوعية الجماهيرية. ومن الأهمية بمكان، أيضاً، ملاحظة أن اللجنة خاضت أول دعوى قضائية أمام المحاكم في إطار مخالفة يعاقب عليها الباب ٣٦ من القانون. وقد تبين أن المتهم أذنب من حيث إنه لم يمثل أو رفض الامتثال لمقتضيات إعلان ورد في الباب ٣٣ وأمر بدفع غرامة قدرها ١٣٥٠٠٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو في غضون شهرين. وقد جاء ذلك الحكم موافقاً للعقوبة المتمثل في دفع ١٠٠٠ دولار في اليوم (كما جاء في القانون) طوال ١٣٥ يوماً لم يمثل خلالها المتهم أو رفض الامتثال للحكم. وفي حال لم يتمكن المتهم من دفع ما عليه وجب أن يمضي ٢٤ شهراً في السجن مع الأشغال الشاقة.

٧١- وتقوم صرامة العقوبة، كما أمر بها القاضي، وفقاً للقانون، دليلاً على التزام المشرعين والشرطة والحكومة باتباع نهج حازم حيال القضاء على التمييز بشتى أشكاله.

## دال - اتفاقية حقوق الطفل

- ٧٢- لقد كانت حماية حقوق الطفل، ولا تزال، تحتل الصدارة في برنامج الحكومة التشريعي. وقد أعلن الرئيس، في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، عما يلي:
- **قانون الطفل، ٢٠١٢؛**
  - **قانون هيئة شؤون الطفل، ٢٠٠٠؛**
  - **اللائحة الناظمة لهيئة شؤون الطفل، ٢٠١٤؛**
  - **قانون بيوت إيواء الأطفال المجتمعية وكفالة الأطفال ورياض الأطفال، ٢٠٠٠؛**
  - **اللوائح الناظمة لمسألة الكفالة، ٢٠١٤؛**
  - **اللوائح الناظمة لبيوت إيواء الأطفال المجتمعية، ٢٠١٤؛**
  - **اعتماد قانون الطفل ٢٠٠٠؛**
  - **اعتماد اللوائح الناظمة لتبني الأطفال، ٢٠١٥.**

٧٣- وتشكل القوانين المذكورة أعلاه حزمة كاملة من قوانين الطفولة وإطاراً لحماية الأطفال.

٧٤- ويسعى **قانون الطفل، ٢٠١٢** إلى ضمان زيادة حماية الطفل من الاعتداءات الجنسية عن طريق النص على طائفة أوسع وأشمل من الجرائم المتعلقة بشتى أشكال الاعتداء الجنسي على الطفل ومنها الإيلاج الجنسي واللمس الجنسي وغواية الأطفال، ودعارة الأطفال (بما في ذلك مسألة دفع المال لقاء الحصول على خدمات الطفل الجنسية) واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. ومن الجرائم الأخرى المنصوص عليها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقسوة على الأطفال. وبالإضافة إلى الجرائم المرتكبة بحق الأطفال، يسعى القانون كذلك إلى عصرنة نظام قضاء الأحداث. ويجيز القانون لهيئة شؤون الطفل أن تتولى تقييم المجرمين الأحداث الذين يفرج عنهم مقابل كفالة. ويجيز القانون الأخذ بالمبادئ الحديثة الخاصة بمحاكمة المجرمين الأحداث بما فيها الأخذ بالمبدأ الذي يخول خبراء، مثل خبراء سيكولوجية الطفل وأطباء الأمراض النفسية التي تصيب الأطفال، إجراء التحقيقات ووضع التقارير في هذا الصدد؛ وبدائل العقوبة التي تشدد على تقديم الرعاية وخدمات إعادة التأهيل التي تعتبر أن الجانح الحدث إنما يحتاج إلى الرعاية والحماية بما يفضي إلى تفعيل الولاية القضائية الخاصة بالرعاية والحماية الشاملتين المنوطة بقانون هيئة شؤون الطفل (بموجب **قانون هيئة شؤون الطفل، ٢٠٠٠**)؛ وأوامر الإشراف؛ وأوامر تقديم الاستشارات أو أي تدخلات إصلاحية أو تدابير علاجية. ويعترف القانون كذلك بضرورة التمثيل المستقل للطفل في الدعاوى الجنائية أو المدنية وذلك بإنشاء مكتب لمهامي الأطفال لتمثيل وصون مصالح الطفل والاضطلاع بالمهام الأخرى مما قد ترى المحكمة ضرورته.

٧٥- ويعطي **قانون هيئة شؤون الطفل، ٢٠٠٠** تلك الهيئة صلاحيات التحقيق فيما يتعلق بجملة أمور منها سوء المعاملة، والتخلي عن الطفل وإهماله؛ وإبعاد الطفل عن بيته عندما تسوء ظروفه يكون فيها معرضاً لخطر داهم؛ وقبول الأطفال في دور الكفالة؛ وتنظيم بيوت إيواء الأطفال المجتمعية ورياض الأطفال، وإدارة نظام الكفالة. وأدى الإعلان، في عام ٢٠١٥، عن صدور هذا القانون إلى تفعيل هيئة شؤون الطفل.

٧٦- ويضع **قانون بيوت إيواء الأطفال المجتمعية وكفالة الأطفال ورياض الأطفال، ٢٠٠٠** الإطار الخاص بتخصيص إقامة بيوت إيواء الأطفال ورياض الأطفال وتنظيمها من قبل هيئة شؤون الطفل، وكذلك إطار إقامة نظام للكفالة تديره الهيئة.

٧٧- ويسمح **قانون تبني الأطفال، ٢٠٠٠** لهيئة شؤون الطفل بإدارة نظام التبني، ويفتح الباب بوضوح أمام حالات التبني على الصعيد الدولي.

٧٨- وانكبت الحكومة، بالإضافة إلى استراتيجياتها التشريعية، أيضاً على وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفل، ٢٠١٢-٢٠١٦، وهي الخطة الأساسية المتعلقة بتحسين أوضاع الأطفال في ترينيداد وتوباغو. وهي تضع الخطوط العريضة لاستراتيجيات شاملة الغرض منها تحقيق الأهداف الخمسة التي تنص عليها وهي كالتالي:

- تهيئة بيئة آمنة وحاضنة لجميع الأطفال؛
- إتاحة الفرص غير الأكاديمية لجميع الأطفال؛
- تهيئة الظروف الملائمة لحياة صحية؛
- تقديم خدمات متخصصة ليتمتع الطفل بعافيته؛
- وضع مبادرات شاملة ومتسقة ومنسقة الغرض منها تعزيز وحماية واحترام حقوق الطفل.

٧٩- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أنشئ مجلس استشاري بهدف رصد تنفيذ الخطة. وتم الفراغ من استعراض السياسات والتشريعات الوطنية الرامية إلى ضمان التوافق مع الاتفاقات الإقليمية والدولية. ومن المجالات التي يتعين فيها إدخال إصلاحات قانونية والتي حددها التقرير، الحصول على موافقة الأطفال المستنيرة في المسائل الطبية؛ وتوفير الضمان الاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة؛ والتميز على أساس السن، والإعاقة وفيروس الإيدز؛ وسن الزواج في ترينيداد وتوباغو؛ والإنفاق على الطفل؛ وسن المسؤولية الجنائية.

٨٠- واستمرت وزارة العمل وتنمية الشركات الصغيرة في الترويج للأخذ بمعايير العمل الدولية، بما فيها المعايير المتعلقة بعمل الأطفال. وفي هذا الصدد، واصلت مفتشية العمل التابعة للوزارة رصد انتهاكات القانون بخصوص السن الدنيا للعمالة والاتجار بالأطفال. وبالنظر إلى زيادة تدفقات الهجرة شارك مفتشو العمل في حلقات عمل بشأن العمل القسري والاتجار بالبشر والتي ركزت على قضايا تتعلق بالاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال تجارياً.

ويتلقى مفتشو العمل تدريباً يساعدهم على الوقوف على حالات عمالة الأطفال والتحقيق فيها، وكذلك التعرف على المؤشرات الخاصة بحالات احتمال الاتجار بالبشر والعمل القسري والإبلاغ عنها من أجل إحالتها إلى وحدة مكافحة الاتجار بوزارة الأمن القومي.

## هاء- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٨١- أحاطت الحكومة علماً بمختلف التوصيات التي تلقتها في جولة الاستعراض الأخيرة فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة. مثل القضاء على التمييز ضد المرأة، وتمكين المرأة في عملية صنع القرار وكذلك التخلص من العنف الممارس عليها واتخذت بعض التدابير لتنفيذ تلك التوصيات.

٨٢- وفي عام ٢٠١٢، عُُدِّلَ قانون حماية الأمومة الصادر عام ١٩٩٨ بقانون الأحكام المتنوعة (حماية الأمومة والأمر الخاص بالسادة والخدم)، ٢٠١٢ وذلك لزيادة إجازة الأمومة بمدّها من ١٣ إلى ١٤ أسبوعاً، مما يبرهن على السياسة التي ينتهجها المشرعون بالعمل على احترام المعايير الدولية وحماية حقوق المرأة الإنجابية.

٨٣- وبالتعاون مع أمانة الكومنولث، استحدثت مجموعة أدوات لوضع موازنات مراعية للمنظور الجنساني في ترينيداد وتوباغو، وذلك لضمان وضع موازنات تراعي خصائص الجنسين في إطار القطاع العام. ومن سمات هذا المشروع الأساسية إعداد مبادئ توجيهية تراعي المنظور الجنساني لكي تستخدم من قبل شتى الوزارات في وضع موازنتها السنوية. وقد وضعت مسودة لمبادئ توجيهية يعكف مختلف الشركاء الخارجيين على استعراضها قبل أن تختبر ميدانياً من جانب جهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية في مختلف الوزارات. وتوضح مبادرة الميزنة المراعية للمنظور الجنساني سياسة الحكومة العامة المتمثلة في القضاء على التمييز في علاقته بتخصيص الموارد.

٨٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافقت الحكومة على الدخول في شراكة مع شبكة المنظمات غير الحكومية للنهوض بالمرأة في ترينيداد وتوباغو لتنفيذ المبادرة المعنونة: "حتى تستكمل المرأة شخصيتها: إنشاء فضاءات آمنة لحماية الفتاة والشابة المعرضة للخطر في ترينيداد وتوباغو". ويهدف هذا البرنامج التوعوي إلى الحدّ من أثر المعايير الاجتماعية التي تؤدي إلى إدامة إقصاء الفتاة والشابة اجتماعياً واقتصادياً من المجتمع.

٨٥- وفيما يتعلق بالقضاء على العنف الممارس على المرأة، وافقت الحكومة، في شباط/فبراير ٢٠١٤، على إنشاء السجل المركزي بشأن العنف المنزلي، وذلك بغرض جمع ومقارنة وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف الجنساني كأساس لبلورة السياسة العامة والبرامج الرامية إلى الحدّ من العنف الجنساني. كما أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات، في العام نفسه، مهمتها الإشراف على إنشاء السجل.

٨٦- ومن المبادرات الأخرى، المتعلقة بالقضاء على العنف الممارس على المرأة استعراض قانون العنف المنزلي، ١٩٩٩، الذي جرى في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بغية إدخال

إصلاحات من أجل حماية ضحايا العنف المنزلي بشكل أفضل؛ وتشديد ٦ مبان آمنة جديدة لإيواء ضحايا العنف يُستكمل بناؤها في عام ٢٠١٥؛ وإقامة مراكز نسائية حضرية (Women City Centres) تقدم خدمات متكاملة للمرأة في مجالات العنف الممارس عليها، وتمتعها بالاستقلالية الاقتصادية وحصولها على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير التعليم المجتمعي وخدمات رعاية الأطفال.

## رابعاً - الإنجازات وأفضل الممارسات

- ٨٧- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- قدمت ترينيداد وتوباغو، في شباط/فبراير ٢٠١٥، تقريرها الدوري، الجامع لتقاريرها الرابع إلى السابع، إلى لجنة القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بعد تأخرها في ذلك طوال عدة سنوات.
- ٨٨- وحدات حماية الطفل
- دخلت دائرة الشرطة في ترينيداد وتوباغو في شراكة ناجحة مع هيئة شؤون الطفل لإنشاء وحدة لحماية الطفل في ٥ من التقسيمات الإدارية للشرطة التسعة.
- ٨٩- توفير خدمات الرعاية والتربية لجميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة
- في عام ٢٠١٥، أعلنت الحكومة أنها أنجزت مشروع توفير خدمات الرعاية والتربية لجميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE). وهناك الآن ٢٠٨ مراكز عاملة في إطار هذا المشروع في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو.
- ٩٠- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- صدقت ترينيداد وتوباغو على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٥، وبذلك تلتزم الحكومة دولياً بحماية حقوق هؤلاء الأشخاص.
- ٩١- السجل الوطني للعمال المنزليين
- في عام ٢٠١٢، أنشئ سجل وطني للعمال المنزليين ينص على اضطلاع مفتشي العمل بأنشطة المراقبة الاستباقية لضمان تمتع العمال المنزليين بشروط عمل لائقة.
- ٩٢- البطاقة الصحية الوطنية
- تعد البطاقة الصحية الوطنية برنامجاً مبتكراً بدأت وزارة الصحة في تنفيذه فهو يُمكن الصيادلة من الاطلاع على نحو أكثر فعالية على تاريخ الوصفات الدوائية التي تصرف للمرضى باستخدام بطاقة إلكترونية مؤمنة.

## ٩٣ - إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكبار السن

- شرعت الشعبة المعنية بالتشيخ ووزارة العلوم والتكنولوجيا في تنفيذ برنامج إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكبار السن بهدف تعزيز النشاط في مرحلة الشيخوخة في أوساط من تقدمت بهم السن وتلقينهم مبادئ استخدام تلك التكنولوجيا ومدى أهميتها.

## ٩٤ - دراسة استقصائية لظروف المعيشة

- أجريت، في عام ٢٠١٤، دراسة استقصائية لظروف المعيشة من أجل تقييم مستوى معيشة الأسر. ومن المتوقع أن تعطي النتائج صورة دقيقة لمستويات الفقر والتهميش الاجتماعي والصحة، والعلاقة القائمة بين النشاط الاقتصادي ونوعية الحياة وبين قدرة الفرد على الحصول على السلع والخدمات.

## ٩٥ - محاكم علاج الإدمان على المخدرات

- تفعيل محاكم علاج الإدمان على المخدرات كبديل لسجن المجرمين المدمنين للمخدرات ممن يوافقون على المشاركة في علاجهم من معاقره المخدرات بهدف كسر حلقة الإدمان وكثرة الاعتقال ومعاودة الجريمة.

## خامساً - التحديات والمعوقات

٩٦ - ما زال ارتفاع معدلات الجريمة العنيفة يؤثر سلباً في جميع جوانب المجتمع في ترينيداد وتوباغو. وفي الميزانية الوطنية ٢٠١٥-٢٠١٦، خصصت الحكومة أعلى نسبة مئوية من أجل مكافحة الجريمة وذلك بغرض اتخاذ كل الوسائل اللازمة للحد من النشاط الإجرامي وحماية حقوق الأفراد في التمتع بالسلامة والأمن.

٩٧ - وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها هيئة فحص الشكاوى المقدمة ضد الشرطة لا تزال هناك عقبات تشريعية تعوق فعالية عمل الهيئة بخصوص التحقيق في فساد الشرطة وسوء سلوكها. وقد أثبتت هذه المخاوف في البرلمان حتى تنظر فيها الحكومة.

٩٨ - وخلال المشاورات التي دارت مع منظمات المجتمع المدني، أثبتت مخاوف شتى بخصوص عدم وجود قوانين تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المشرفة على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تنكب الحكومة على وضع السياسات العامة والتشريعات.

## سادساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

٩٩ - تستهدي سياسة حكومة ترينيداد وتوباغو بخصوص فترة الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل ببيانها الذي وضعته في عام ٢٠١٥ وفقاً للجهود المبذولة في سبيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يلي بيان الأولويات في هذا الصدد:

### الأمّن القومي

سيجري اتباع نهج تشاركي فيه الحكومة برمتها حيال مسألة الأمّن القومي. وبذا ستتقاسم كل الوزارات والوكالات المسؤولة وستكون مسؤولة عن أمّن وسلامة الدولة.

### العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

من أهم المبادرات والغايات التي على السفارات والقنصليات تنفيذها الدفاع عن مصالح ترينيداد وتوباغو بخصوص سياسات البلدان الأخرى في مجالي التجارة والاستثمار؛ وإقامة علاقات تواصل قوية والحفاظ عليها مع الشتات في جزر الهند الغربية، والترويج للمشاريع التي تعود بالفائدة المتبادلة على الجاليات في الشتات؛ والاستثمار في مشاريع محددة في مجالات النفط والغاز الطبيعي وخدمات الطاقة، ودعم الجهود التي يبذلها القطاع الخاص المحلي والشركات المملوكة للدولة في تسويق منتجاتها وخدمات في الخارج.

### البيئة

ستحتل الاعتبارات البيئية مكانها في صلب عملية التنمية بحيث يُستهدى بها عند اتخاذ كل قرار على مستوى الحكومة.

### الهيكل الأساسية

سيجري إنشاء نظام للنقل العام بهدف التيسير على جميع المواطنين في تنقلاتهم بتكلفة تشغيل منخفضة، مع الحدّ، في الوقت ذاته، من مستوى الضرر الذي يلحق بالبيئة نتيجة لانبعاثات الوقود وذلك في جميع أنحاء البلد.

### التعليم

توفير التعليم المجاني على جميع المستويات وزيادة فرص الحصول عليه.

### الرعاية الصحية

إنشاء نظام حديث للصحة يقوم على أساس مبادئ الصحة العمومية الحديثة المسندة بالبيّنات، والممارسات والخدمات التي تدعمها المؤسسات الإقليمية والوطنية.

### الزراعة

إقامة قطاع زراعي متين وحديث ومزدهر وقادر على المنافسة بهدف تحسين أمّن الأمة الغذائي.

## الإسكان

توفير السكن لمن لا يستطيعون تحمل تكلفته لولا المشاريع المحددة لذلك. وهذه المبادرة ترفدها الإعانات المالية الجديدة لتشجيع على السكن، وتوفير القروض العقارية بمعدلات مدعومة.

## الفنون والثقافة

تعزيز وتشجيع قابلية البقاء التجاري والرؤى التجارية لدى المؤسسات الابتكارية والعاملين في المجال الثقافي.

## التنمية الريفية

أنشأت الحكومة وزارة للتنمية الريفية تركز حصراً على المناطق الريفية وتنميتها على وجه السرعة حتى يتسنى تحسين نوعية عيش من يقطنون تلك المناطق ورفاهيتهم الاقتصادية. والغرض من ذلك تجميع كل جوانب التنمية الريفية المبعثرة الآن بين شتى الوزارات تحت سقف واحد لضمان تنسيق الخطط والمشاريع والأنشطة المضطلع بها في المناطق الريفية وضمان إعطاء التنمية الريفية أولى الأولويات.

## تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة والمبادرة إلى إنشاء المشاريع

تأمين النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز مشاريع الأعمال الصغيرة. وتعد مشاريع الأعمال الصغيرة من أكبر الجهات الموفرة للعمالة في جميع أنحاء العالم ولا يمكن لأي بلد أن ينمو ويتطور بدون وجود قطاع حي معافى لمشاريع الأعمال الصغيرة. والحكومة ملتزمة بتقليل المساعدة المالية والتقنية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والصغرى في مجالي التسويق وتنمية مشاريع الأعمال.

## برامج القطاع الاجتماعي

الحكومة ملتزمة بتطبيق السياسات الرامية إلى إحداث تغيير اجتماعي عميق حتى تتمكن كل الفئات من الاستفادة وذلك عن طريق إقامة مجتمع أكثر انسجاماً.

## التنمية الشبابية

تعزيز وتشجيع مشاركة الشباب في جميع أوجه التنمية المستدامة في ترينيداد وتوباغو. والحكومة ملتزمة بتعزيز فهم أعمق لاحتياجات الشباب وطرح مبادئ توجيهية من أجل التنمية الشبابية.

## الرياضة

تسعى الحكومة جاهدة إلى زيادة عدد المواهب التي يمكن أن يبرز من بينها أبطال عالميون يجوزون على اعتراف دولي. والترويج لممارسة الرياضات كسبيل لكبح جماح الجريمة وبناء المهارات

المجتمعية والحد من ارتفاع معدلات حدوث الأمراض المزمنة الناجمة عن أنماط الحياة، وتعزيز المزيد من التواصل والتفاهم بين مختلف الجماعات والأعراق والديانات في ترينيداد وتوباغو.

### الإعاقة

إجراء استعراض وطني لجميع البرامج والخدمات التي تتصدى لقطاع الإعاقة بمختلف أنواعها وذلك للوقوف على ما هو متاح والتعرف على الثغرات التي يشكو منها النظام قبل الشروع في أية مبادرات جديدة.

### المسائل الجنسانية

الحكومة ملتزمة بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال وضع استراتيجيات أكثر عدلاً وذلك بالنظر في احتياجات الرجل والمرأة مع ما يوجد بينهما من فوارق ودراسة مختلف العراقيل والفرص المتاحة والأولويات في هذا الصدد.

## سابعاً - توقعات الدولة

١٠٠- في ضوء التوصيات التي تلقتها وقبلتها ترينيداد وتوباغو في استعراضها لعام ٢٠١١، أخذت الحكومة على عاقتها، قدر الإمكان، مسؤولية تنفيذ التوصيات التي قبلتها وبذا فإن التقرير الوطني الثاني وتقرير التقدم المحرز في منتصف المدة يعكسان الجهود التي بذلتها. ولبلوغ تلك الغاية، ترحب الحكومة بنظر مجلس حقوق الإنسان في هذه المسألة، وتظل ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان في ترينيداد وتوباغو بكل ثبات.

### Notes

<sup>1</sup> Address of the Honourable Chief Justice Mr. Justice Ivor Archie, Opening of the 2015/2016 Law Term, 16 September 2015.

<sup>2</sup> Supra.

<sup>3</sup> Supra.